

وزراء تجارة مجموعة العشرين يتبنون إعلاناً مشتركاً حول أزمة كورونا

لقد شارك وزير الاقتصاد الاتحادي بيتر ألتماير بعد ظهر أمس في مؤتمر فيديو لوزراء تجارة مجموعة العشرين الذي ركز على التبادل حول آثار جائحة كوفيد-19 على التدفقات التجارية والاستثمارية الدولية. وانعقد الاجتماع بشكل عاجل بناءً على تكليف من رؤساء دول مجموعة العشرين ورؤساء حكوماتها. ونظراً إلى التأثير الهائل لجائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية وسلاسل الإمدادات ناقش الوزراء تدابير لضمان التداول العالمي للمعدات الطبية والمنتجات الزراعية والسلع الحيوية الأخرى. وخرج عن هذه المكالمة الهاتفية الجماعية اعتماد بيان مشترك.

وشرح الوزير الاتحادي ألتماير في هذا السياق: "هذا الاتفاق هو عنصر إضافي هام من الجهود المبذولة من قبل جميع الدول لمعارضة كوفيد-19. وقد ساد الإجماع بيننا في مجموعة العشرين على أنه علينا إزالة الحواجز في سلاسل الإمدادات العالمية بحزم وبسرعة والاعتماد على التعاون الوثيق والشفافية والتضامن. إن السياسة التجارية من شأنها أن تساهم مساهمة هامة في ضمان الخروج من الأزمة بطريقة فعالة. لذا علينا أن نعمل معاً من أجل الدفاع عن تجارة قائمة على القواعد وعن نظام تجاري متعدد الأطراف مع وجود منظمة تجارة عالمية قوية وتجنب التوترات والحواجز في التجارة العالمية."

وافق وزراء تجارة مجموعة العشرين في البيان المشترك الذي تم تبنيه أمس على دعم نظام التجارة القائم على القواعد كمساهمة في مكافحة جائحة كوفيد-19 وإنعاش الاقتصاد. وأكدوا على هدف إنشاء مناخ مفتوح وشفاف ومستقر للتجارة والاستثمار والحفاظ على الأسواق المفتوحة. كما أيد الوزراء هدف دعم الإمداد قصير الأجل بالسلع الحيوية الأساسية حيث تشتد الحاجة إليها. وفي هذا السياق نوهوا بالدور الخاص الذي تلعبه الشبكات اللوجستية في النقل البري والبحري والجوي باعتبارها العمود الفقري لسلاسل الإمدادات العالمية وتبادل الخبراء. وشدد الوزراء أيضاً على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لمصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأفراد العاملين المستقلين والعمال وكذلك لمصالح البلدان النامية والناشئة. ويتعين النظر في إجراءات محتملة أخرى بالتعاون مع المنظمات الدولية والتشاور حولها في مجموعة عمل مجموعة العشرين المختصة (مجموعة عمل التجارة والاستثمار).

تجدون البيان المشترك لوزراء تجارة مجموعة العشرين هنا (PDF ، 72 KB).